

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة أعمال



أثر جودة التخطيط الاستراتيجي على نجاح تحقيق الأهداف المؤسسية: دراسة ميدانية على شركات
القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية.

إعداد الطالب/

عادل شميلان العازمي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

يُشكّل البحث العلمي العمود الفقري لتطور المعرفة الإنسانية وتقدم المجتمعات في شتى مناحي الحياة، فهو الوسيلة المنهجية المنظمة التي يلجأ إليها الباحثون لاكتشاف الحقائق وتفسير الظواهر واستنباط الحلول للمشكلات التي تواجه الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. غير أن الرحلة البحثية بكل ما تحمله من طموح معرفي لا يمكن أن تسير على نحو سليم ومقبول دون أن تستند إلى منظومة متينة من القيم والمبادئ والمعايير الأخلاقية التي تضبط إيقاعها وتصور نزاهتها وتحمي حقوق جميع الأطراف المشاركة فيها. وهنا تبرز أهمية أخلاقيات البحث العلمي بوصفها الإطار المعياري الذي ينظم سلوك الباحث ويوجه ممارساته البحثية منذ لحظة تشكّل فكرة البحث وحتى نشر نتائجه وتداولها في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية.

تُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة من المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية والأسس والضوابط التي توجه وتشكّل الطريقة التي تُصمّم بها البحوث التي تشمل الكائنات الحية وتُنقذ وتُقيّم وتُنشر، بما يضمن حماية حقوق المشاركين وكرامتهم وسلامتهم، ويصون نزاهة العملية البحثية ويضمن مصداقية نتائجها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٢٤). ويؤكد Shamoo و Resnik (2015) أن أخلاقيات البحث العلمي لا تقتصر على كونه مجموعة من القواعد الصارمة الجامدة، بل هي فلسفة متكاملة للسلوك البحثي المسؤول، تستند إلى قيم الصدق والنزاهة والموضوعية والشفافية والاحترام والمسؤولية الاجتماعية، وتشكّل بوصلة أخلاقية توجه الباحث في كل مفترق يواجهه خلال رحلته العلمية.

وتتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها تمثل الضمانة الأساسية لجودة المخرجات البحثية ومصداقيتها، وحائط الصد الذي يمنع تسلل الممارسات غير المسؤولة إلى جسد البحث العلمي. فالبحث الذي يُجرى دون التزام بالمعايير الأخلاقية هو بحث مشكوك في نتائجه، مهدد بالرفض من المجتمع العلمي، وعاجز عن الإسهام الحقيقي في بناء المعرفة وتطوير الممارسات الإنسانية. وقد أضحى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في العصر الراهن شرطاً أساسياً من شروط قبول البحوث ونشرها في المجالات العلمية المحكّمة الرصينة، كما أصبح مطلباً تفرضه الجامعات والهيئات البحثية ومؤسسات التمويل على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها.

ويهدف هذا التقرير إلى تحقيق غايتين رئيسيتين متكاملتين: الأولى نظرية تتمثل في تقديم إطار معرفي شامل يغطي مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها ومبادئها الأساسية والقضايا الأخلاقية المرتبطة بها والقواعد واللوائح المنظمة لها. والثانية تطبيقية تتمثل في تنزيل هذه المبادئ والقواعد على موضوع البحث الخاص بالطالب وهو: (أثر جودة التخطيط الاستراتيجي على نجاح تحقيق الأهداف المؤسسية: دراسة ميدانية على شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية)، بحيث يخرج الطالب من هذا التقرير برؤية واضحة ومتكاملة لكيفية الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية في كل مرحلة من مراحل دراسته الميدانية، بدءاً من تصميم أداة الدراسة وجمع البيانات وصولاً إلى تحليلها ونشر نتائجها.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تحتل أخلاقيات البحث العلمي مكانة مركزية في المنظومة الأكاديمية والبحثية المعاصرة، فهي ليست مجرد إجراءات شكلية أو متطلبات بيروقراطية يتم استيفؤها لنيل الموافقات اللازمة، بل هي ضرورة معرفية وعملية تتصل بجوهر العمل العلمي ومصادقيته وقيمه المجتمعية. ويمكن إبراز أهمية أخلاقيات البحث العلمي من خلال المحاور التالية:

أولاً: ضمان جودة البحث ومصادقية نتائجه

يُعدّ الالتزام بالمعايير الأخلاقية من أبرز العوامل التي تضمن جودة المخرجات البحثية وسلامتها من الأخطاء المتمدة أو غير المتمدة. فالأمانة العلمية في جمع البيانات وتحليلها، والموضوعية في تفسير النتائج، والنزاهة في عرضها ومناقشتها، والشفافية في توثيق الإجراءات البحثية، جميعها عناصر تشكّل حجر الزاوية في إنتاج بحوث تتسم بالصدق والموثوقية والقابلية للتكرار. وقد أشارت دراسة (Shamoo & Resnik, 2015) إلى أن غياب الالتزام الأخلاقي في البحث العلمي يؤدي إلى إضعاف الثقة في نتائجه وإفراغها من قيمتها العلمية، بل وقد يتسبب في أضرار جسيمة إذا ما جرى تبني تلك النتائج في صياغة السياسات أو اتخاذ القرارات. وفي سياق تخصص الإدارة وإدارة الأعمال تحديداً، فإن البحوث الميدانية التي تُبنى على استجابات غير موثوقة أو بيانات تم التلاعب بها لا تقود إلا إلى توصيات خاطئة قد تكبّد المؤسسات خسائر فادحة، مما يعمّق من أهمية الالتزام الأخلاقي في هذا الحقل البحثي الحيوي.

ثانياً: حماية حقوق المشاركين وكرامتهم وسلامتهم

ينطوي البحث العلمي، لا سيما الدراسات الميدانية التي تشمل بشراً، على مسؤولية أخلاقية جسيمة تقع على عاتق الباحث تجاه المشاركين في دراسته. وتتمثل هذه المسؤولية في حماية حقوقهم وكرامتهم وسلامتهم النفسية والجسدية والاجتماعية، وضمان عدم تعرضهم لأي أذى أو ضرر أو إخراج جراء مشاركتهم في البحث. وقد نص تقرير بلمونت الشهير (The Belmont Report, 1979) على ثلاثة مبادئ أخلاقية أساسية تحكم البحوث التي تشمل البشر، هي: احترام الأشخاص (Respect for Persons)، والإحسان (Beneficence)، والعدالة (Justice). وتجد هذه المبادئ تجسيدها العملي في إجراءات الموافقة المستنيرة (Informed Consent) التي تضمن أن يكون المشارك على دراية كاملة بطبيعة الدراسة وأهدافها وإجراءاتها والمخاطر المحتملة وحقوقه قبل أن يقرر المشاركة فيها طواعية وبملاء إرادته.

ثالثاً: حماية سمعة المؤسسات الأكاديمية والبحثية

إن سمعة الجامعات والمراكز البحثية وهيبة الشهادات العلمية التي تمنحها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى التزام باحثيها وطلابها بأخلاقيات البحث العلمي. فانتشار ممارسات الانتحال العلمي وتزوير البيانات وانتهاك حقوق المشاركين في مؤسسة أكاديمية ما يلحق ضرراً بالغاً بسمعتها ويفقدها ثقة المجتمع العلمي والمجتمع المحلي على حد سواء. لذلك تحرص الجامعات العريقة حول العالم على وضع مدونات سلوك وقواعد أخلاقية صارمة لضبط الممارسات البحثية لديها، وإنشاء لجان متخصصة لأخلاقيات البحث (Institutional Review Boards) تتولى مراجعة مقترحات البحوث واعتمادها قبل الشروع في تنفيذها، مما يعكس حرص هذه المؤسسات على ترسيخ ثقافة أخلاقية راسخة في أوساطها الأكاديمية والبحثية.

رابعاً: حماية المجتمع والمساهمة في رفاهيته

لا يقتصر أثر الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي على الباحث والمشاركين والمؤسسة الأكاديمية فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع بأسره. فالبحوث التي تُجرى وفق معايير أخلاقية صارمة تنتج معرفة موثوقة يمكن توظيفها في حل المشكلات المجتمعية وتطوير السياسات العامة وتحسين جودة الحياة. وفي المقابل، فإن البحوث المخلة بالأخلاقيات قد تقود إلى سياسات خاطئة وقرارات مضللة تنعكس سلباً على المجتمع ورفاهيته. وفي سياق هذه الدراسة التي تتناول جودة التخطيط الاستراتيجي وأثرها على تحقيق الأهداف المؤسسية في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، فإن الالتزام بأخلاقيات البحث يضمن تقديم توصيات عملية موثوقة يمكن لصناع القرار في هذه الشركات الاعتماد عليها في تطوير ممارساتهم الاستراتيجية، مما يساهم في تعزيز تنافسية القطاع الخاص السعودي ودعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

خامساً: تعزيز الثقة بين الباحثين والمجتمع العلمي

تشكل الثقة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها صرح العلم والمعرفة؛ فالعلماء يبنون على نتائج من سبقوهم، ويتبادلون البيانات والمعلومات والنظريات، ويتعاونون في مشاريع بحثية مشتركة. ولا يمكن لهذا البناء التراكمي للمعرفة أن يستمر وينمو في غياب الثقة المتبادلة بين الباحثين في نزاهة بعضهم البعض وأمانتهم العلمية. وتُسهم أخلاقيات البحث العلمي في تعزيز هذه الثقة من خلال وضع معايير واضحة للسلوك البحثي المقبول، وتشجيع الشفافية في الإبلاغ عن الإجراءات والنتائج، وتوفير آليات المساءلة عند حدوث الخروقات الأخلاقية.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على منظومة متكاملة من المبادئ الأساسية التي تشكل معاً الإطار المعياري الحاكم للممارسات البحثية المسؤولة. وهذه المبادئ لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تتكامل وتتداخل لتشكّل سياقاً أخلاقياً يحمي نزاهة البحث ويصون حقوق جميع أطرافه. وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم هذه المبادئ مع تقديم أمثلة توضيحية مرتبطة بموضوع البحث الحالي كلما أمكن:

3.1 الأمانة العلمية (Honesty)

يُعدّ مبدأ الأمانة العلمية حجر الأساس في منظومة أخلاقيات البحث العلمي، ويقصد به الصدق في عرض البيانات والمعلومات والنتائج البحثية دون تحريف أو تزيف أو إخفاء لما قد لا يتوافق مع توقعات الباحث أو فرضياته. وتشمل الأمانة العلمية الصدق في جميع مراحل البحث بدءاً من تصميمه وتنفيذه ومروراً بجمع البيانات وتحليلها ووصولاً إلى عرض النتائج وتفسيرها وتوثيقها. وتتقضي الأمانة العلمية من الباحث أن يُقرّ بمصادر المعلومات التي استقى منها أفكاره وأن ينسب الفضل لأهلها، فلا ينسب لنفسه ما ليس له، ولا يُغفل الإشارة إلى أعمال من سبقوه ممن بنى عليهم بحثه. وقد أكد (Shamoo & Resnik, 2015) أن الأمانة العلمية تمثل التجسيد العملي للالتزام الباحث بقول الحقيقة كاملة دون مواربة أو انتقائية، وهي شرط أساسي لبناء المعرفة العلمية التراكمية.

3.2 النزاهة (Integrity)

ترتبط النزاهة بمفهوم الاتساق بين أقوال الباحث وأفعاله، والتزامه بالمنهج العلمي السليم في جميع مراحل البحث دون أن يسمح للمؤثرات الخارجية أو الدوافع الذاتية بإمالة بحثه عن مساره الصحيح. والنزاهة تعني أن يلتزم الباحث بالمعايير العلمية والمنهجية المتعارف عليها في تخصصه، وألا يلجأ إلى اختصارات أو تحايلات منهجية بهدف الوصول إلى نتائج أسرع أو أكثر إثارة. وتشمل النزاهة أيضاً الالتزام بالاتفاقات والعقود المبرمة مع جهات التمويل أو المؤسسات التي يُجرى البحث فيها، وعدم استغلال منصبه البحثي لتحقيق مكاسب شخصية على حساب جودة البحث ومصداقيته.

3.3 الموضوعية (Objectivity)

تعني الموضوعية تجرّد الباحث من ميوله الشخصية وتحيزاته المسبقة وأهوائه الذاتية عند تصميم البحث وإجرائه وتحليل بياناته وتفسير نتائجه. والموضوعية تقتضي من الباحث أن يسمح للبيانات والحقائق بأن تتحدث عن نفسها، وألا يُسقط توقعاته ورغباته على نتائج البحث. كما تقتضي الموضوعية تصميم أدوات بحثية خالية من الأسئلة الموجهة أو المضلّة التي تحمل المشاركين على الإجابة بطريقة معينة، وتحليل البيانات بطرق إحصائية سليمة وشفافة، وتفسير النتائج في ضوء الأدلة المتاحة دون مبالغة أو تهويل.

3.4 السرية (Confidentiality)

يُشكّل مبدأ السرية أحد أهم الضمانات الأخلاقية التي تحمي خصوصية المشاركين في البحث وتضمن معلوماتهم الشخصية من التسرب أو الاستخدام غير المصرّح به. ويختلف مفهوم السرية عن مفهوم إخفاء الهوية (Anonymity)، ففي حين يعني إخفاء الهوية أن الباحث نفسه لا يعرف هوية المشارك، تعني السرية أن الباحث يعرف هوية المشارك ولكنه يتعهد بعدم الكشف عنها أو ربطها بمعلوماته الشخصية أو استجاباته إلا في نطاق البحث وبما يخدم أهدافه العلمية فقط. وتستوجب السرية من الباحث الاحتفاظ بالبيانات في مكان آمن، واستخدام أنظمة ترميز للحفاظ على سرية المعلومات، والتأكد من عدم إمكانية التعرف على هوية المشاركين من خلال النتائج المنشورة.

3.5 الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

يُعدّ مبدأ الموافقة المستنيرة من أبرز تجليات مبدأ احترام استقلالية الأشخاص وحقوقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم. ويعني هذا المبدأ أنه لا يجوز للباحث إشراك أي فرد في بحثه دون أن يحصل منه على موافقة صريحة مستنيرة بعد أن يكون قد أطلع على جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبحث، بما في ذلك: هدف الدراسة وطبيعتها، والإجراءات التي ستُتبع فيها، والمدة الزمنية المتوقعة للمشاركة، وأية مخاطر أو مضايقات محتملة قد تنجم عنها، وفوائد المشاركة المتوقعة، وحق المشارك في الانسحاب من الدراسة في أي وقت ودون إبداء أسباب أو التعرض لأي تبعات سلبية، وكيفية التعامل مع بياناته وسريتها.

3.6 احترام الملكية الفكرية وحقوق النشر

يُعدّ احترام الملكية الفكرية من المبادئ الأخلاقية الجوهرية في العمل البحثي، ويقتضي من الباحث أن يحترم جهود الآخرين وأعمالهم الفكرية، فلا يستخدمها أو يقتبس منها دون إذن أو نسبها إلى أصحابها بطريقة التوثيق العلمي

السليم. ويشمل هذا المبدأ تجنب الانتحال بكل صوره، واحترام حقوق النشر عند استخدام الجداول أو الأشكال أو النماذج المنشورة، والحصول على الأذونات اللازمة عند استخدام أدوات بحثية مطوّرة من قبل باحثين آخرين، والإقرار بمساهمات جميع من شاركوا في البحث.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن تحكم العمل البحثي، إلا أن الواقع العملي يشهد العديد من الإشكاليات والتجاوزات الأخلاقية التي تُلحق ضرراً بالغاً بالبحث العلمي وأطرافه. وفيما يلي عرض لأبرز هذه القضايا الأخلاقية مع تقديم أمثلة واقعية أو افتراضية لتوضيحها:

4.1 الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُعدّ الانتحال العلمي من أكثر القضايا الأخلاقية انتشاراً وخطورة في الأوساط الأكاديمية، ويُعرّف بأنه استخدام أفكار الآخرين أو كلماتهم أو أعمالهم دون نسبتها إليهم بالشكل المناسب، مما يوحي بأنها من إنتاج الباحث نفسه. وقد حدد مكتب نزاهة البحث (Office of Research Integrity, ORI) التابع لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية الانتحال العلمي بأنه "الاستيلاء على أفكار شخص آخر أو طريقه أو نتائجه أو كلماته دون إعطاء الائتمان المناسب". (ORI, 2023) "ويتخذ الانتحال صوراً متعددة منها: النسخ الحرفي للنصوص دون استخدام علامات الاقتباس والإشارة إلى المصدر، وإعادة الصياغة السطحية مع تغيير بعض الكلمات دون الإشارة إلى المصدر، وانتحال الأفكار دون نسبتها إلى أصحابها، والانتحال الذاتي وهو إعادة نشر أعمال سابقة للباحث نفسه دون الإشارة إلى أنها منشورة سابقاً.

مثال افتراضي: لو أن باحثاً في مجال الإدارة الاستراتيجية قام بنسخ فقرات كاملة من دراسة عبدالعزيز والزعبي (٢٠٢١) حول أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي وأدرجها في الإطار النظري لدراسته دون الإشارة إلى المصدر أو نسبتها إليهما - فإن هذا يُعدّ انتحالاً علمياً صريحاً يعرّض الباحث لعقوبات أكاديمية صارمة قد تصل إلى رفض بحثه أو سحب شهادته العلمية. ولتجنب الانتحال العلمي، ينبغي على الباحث أن يحرص على التوثيق الدقيق لكل مصدر يستقي منه معلومات أو أفكاراً، وأن يُتقن مهارات إعادة الصياغة والاقتباس العلمي السليم، وأن يستخدم برامج الكشف عن الانتحال المتاحة للتأكد من أصالة عمله قبل تقديمه.

4.2 تزوير البيانات وتلفيقها (Data Fabrication and Falsification)

يُشكّل تزوير البيانات وتلفيقها انتهاكاً أخلاقياً جسيماً يمس جوهر نزاهة البحث العلمي. ويُقصد بتلفيق البيانات (Fabrication) اختلاق بيانات أو نتائج من العدم وتسجيلها والإبلاغ عنها على أنها حقيقية، بينما يُقصد بتزوير البيانات (Falsification) التلاعب بمواد البحث أو معدّاته أو إجراءاته، أو تغيير البيانات أو النتائج أو حذفها بحيث لا تعكس ما تم الحصول عليه فعلاً. وقد أكدت المعاهد الوطنية للصحة الأمريكية (NIH) أن التلفيق والتزوير يمثلان - مع الانتحال - الأنواع الثلاثة الرئيسية لسوء السلوك البحثي التي تهدد سلامة المعرفة العلمية (ORI, 2023).

مثال افتراضي: في الدراسة الحالية حول جودة التخطيط الاستراتيجي، قد يواجه الباحث صعوبات في جمع العدد المطلوب من الاستبانات (٣٨٤ استبانة على الأقل)، مما قد يغريه باختلاق عدد من الاستبانات الوهمية وإدخال بياناتها في برنامج التحليل الإحصائي ليصل إلى حجم العينة المطلوب - وهذا يمثل تلفيقاً للبيانات. أو قد يكتشف الباحث أن نتائج تحليل الانحدار لا تظهر أثراً ذا دلالة إحصائية لأحد أبعاد التخطيط الاستراتيجي (مثلاً: التحليل البيئي الاستراتيجي) على المتغير التابع، فيقوم بتعديل بعض القيم في قاعدة البيانات لتظهر العلاقة دالة إحصائياً - وهذا يمثل تزويراً للبيانات. وكلا الفعلين يُعدّ انتهاكاً أخلاقياً صارخاً يُسقط مصداقية البحث بالكامل ويُعرض صاحبه لأشدّ العقوبات الأكاديمية.

4.3 التحيز في البحث (Research Bias)

يُقصد بالتحيز في البحث ميل الباحث - بوعي أو دون وعي - إلى إظهار نتائج أو استنتاجات معينة بطريقة تنحرف عن الحقيقة العلمية الموضوعية. وتتعدد مصادر التحيز في البحث العلمي، فقد ينشأ عن تصميم أداة الدراسة بشكل موجه نحو نتائج محددة، أو عن طريقة اختيار العينة التي لا تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، أو عن التحليل الانتقائي للبيانات، أو عن التفسير المُنحاز للنتائج بما يتوافق مع مصالح الباحث أو تطلعاته أو قناعاته المسبقة. ويكتسب التحيز خطورة خاصة في بحوث الإدارة والعلوم الاجتماعية نظراً لطبيعة الظواهر المدروسة وتعقدها وتأثيرها بالسياقات الثقافية والتنظيمية.

مثال افتراضي: في سياق هذه الدراسة، قد يكون لدى الباحث ميل إلى الاعتقاد بأن جودة تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها هي العامل الأكثر تأثيراً في نجاح تحقيق الأهداف المؤسسية بناءً على خبرته الشخصية في بيئة العمل. وهذا الاعتقاد المسبق قد يدفعه - دون وعي - إلى صياغة فقرات هذا البُعد في الاستبانة بطريقة أكثر إيجابية وحماساً من غيره من الأبعاد، مما قد يؤثر في استجابات المشاركين ويظهر هذا البُعد وكأنه الأكثر تأثيراً. كما قد يدفعه هذا التحيز إلى المبالغة في تفسير النتائج المرتبطة بهذا البُعد وإغفال مناقشة النتائج المتعلقة بالأبعاد الأخرى بالقدر نفسه من الاهتمام. ولتجنب التحيز، ينبغي على الباحث أن يصمم أدواته بعناية وأن يعرضها على محكمين متخصصين لتقييم موضوعيتها، وأن يستخدم أساليب إحصائية مناسبة وشفافة، وأن يتبنى نهجاً نقدياً متوازناً في مناقشة النتائج.

4.4 انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

يُقصد بانتهاك الخصوصية في البحث العلمي إفشاء معلومات شخصية أو حساسة عن المشاركين دون موافقتهم، أو استخدام بياناتهم لأغراض غير التي جُمعت من أجلها، أو عدم اتخاذ التدابير الكافية لحماية سريتها. وتزداد حساسية هذه القضية في البحوث الميدانية التي تُجرى في سياقات تنظيمية مثل الشركات والمؤسسات، حيث قد تتضمن البيانات التي يُدلي بها المشاركون تقييمات لزملائهم أو رؤسائهم أو لممارسات مؤسساتهم، مما قد يعرضهم لمخاطر وظيفية أو اجتماعية إذا ما تم الكشف عن هوياتهم.

مثال افتراضي: تخيل أن باحثاً في هذه الدراسة قام بتوزيع الاستبانات إلكترونياً باستخدام منصة غير آمنة، أو أرسلها عبر البريد الإلكتروني للشركات دون تشفير البيانات، مما أدى إلى تمكن أطراف غير مخولة من الوصول إلى استجابات المشاركين ومعرفة آرائهم حول مستوى جودة التخطيط الاستراتيجي في شركاتهم. فإذا أطلع مدير إحدى الشركات على استجابات موظفيه التي أظهرت تقييماً سلبياً لجودة التخطيط الاستراتيجي في الشركة، فقد

يتعرض هؤلاء الموظفون لضغوط أو مضايقات وظيفية. وهذا يمثل انتهاكاً صارخاً للخصوصية يتنافى مع المبادئ الأخلاقية التي تستوجب على الباحث حماية بيانات المشاركين ومنع وصول غير المخولين إليها.

4.5 تضارب المصالح (Conflict of Interest)

يحدث تضارب المصالح في البحث العلمي عندما يكون للباحث مصالح شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر - أو قد يُنظر إليها على أنها تؤثر - في موضوعية بحثه ونزاهته. وقد يتخذ تضارب المصالح صوراً متعددة، منها: تلقي تمويل من جهة لها مصلحة في نتائج البحث، أو إجراء بحث في مؤسسة يعمل فيها الباحث أو يرتبط بها بعلاقات شخصية أو أسرية، أو امتلاك الباحث لحقوق ملكية فكرية مرتبطة بموضوع البحث. ويُعد الإفصاح عن تضارب المصالح واجباً أخلاقياً يمكن القراء والمقيمين من تقدير مدى موضوعية البحث.

مثال افتراضي: لو أن الباحث في هذه الدراسة يعمل حالياً في إحدى شركات القطاع الخاص السعودية التي ستشملها العينة، أو أن لديه أقارب يعملون في مناصب إدارية عليا في بعض هذه الشركات، فإن هذا يُشكل تضارب مصالح محتملاً ينبغي عليه الإفصاح عنه بوضوح في تقرير البحث. كما ينبغي عليه اتخاذ تدابير إضافية لضمان موضوعية البحث، مثل استبعاد الشركة التي يعمل فيها من العينة، أو تكليف مساعد بحثي مستقل بجمع البيانات من الشركات التي قد ينشأ عنها تضارب مصالح.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لم يعد الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي مسألة اختيارية تترك لتقدير الباحث الفردي، بل أصبح خاضعاً لمنظومة متكاملة من القواعد واللوائح والمؤسسات التي تنظم العمل البحثي على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وفيما يلي عرض لأهم هذه القواعد واللوائح ودورها في تنظيم العملية البحثية:

5.1 لجان أخلاقيات البحث المؤسسية (IRBs – Institutional Review Boards)

تُعد لجان أخلاقيات البحث المؤسسية (IRBs) إحدى أهم الآليات المؤسسية التي تضطلع بمهمة مراجعة مقترحات البحوث التي تشمل بشراً والتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية قبل الشروع في تنفيذها. وقد نشأت هذه اللجان في أعقاب الكوارث الأخلاقية التي شهدتها تاريخ البحث العلمي) مثل تجارب توسكيجي للزهري وتجارب Milgram للطاعة)، لتكون بمثابة حارس أخلاقي يحمي حقوق المشاركين وسلامتهم وكرامتهم. وتتكون لجان IRB عادةً من أعضاء من تخصصات متعددة تشمل باحثين وخبراء في الأخلاقيات وأعضاء من المجتمع المحلي، وتتمثل مهمتها الرئيسية في مراجعة بروتوكولات البحث المقترحة وتقييمها من حيث: توازن المخاطر والفوائد، وكفاية إجراءات الموافقة المستنيرة، وحماية خصوصية وسرية المشاركين، وعدالة اختيار المشاركين، والإجراءات المتخذة لحماية الفئات الضعيفة. (The Belmont Report, 1979)

الأهمية العملية: في سياق الدراسة الحالية التي تستهدف العاملين في شركات القطاع الخاص السعودي، ينبغي على الباحث - قبل الشروع في جمع البيانات - أن يتقدم بطلب إلى لجنة أخلاقيات البحث في جامعة ميدأوشن (أو اللجنة المختصة) للحصول على الموافقة الأخلاقية على دراسته. ويجب أن يتضمن الطلب شرحاً مفصلاً لأهداف الدراسة ومنهجيتها وأدواتها وإجراءات اختيار المشاركين والحصول على موافقتهم وآليات حماية سريتهم والتعامل مع

بياناتهم. ولا يجوز للباحث أن يشرع في جمع البيانات أو توزيع الاستبانات قبل الحصول على الموافقة الأخلاقية الرسمية من اللجنة المختصة.

5.2 المعايير الدولية: دليل APA لأخلاقيات البحث

يُعدّ دليل جمعية علم النفس الأمريكية (American Psychological Association - APA) لأخلاقيات البحث من أبرز المعايير الدولية التي تحكم الممارسات البحثية في العلوم الاجتماعية والسلوكية، بما في ذلك تخصصات الإدارة وإدارة الأعمال. وقد نشرت APA دليلها الأخلاقي لأول مرة عام ١٩٥٣، وخضع لمراجعات وتحديثات دورية كان آخرها عام 2017، ليشمل مبادئ أخلاقية عامة ومعايير محددة تغطي مختلف جوانب العمل البحثي، مثل: الموافقة المستنيرة، والسرية، واستخدام الخداع في البحث، ورعاية الحيوانات في البحوث، والإبلاغ عن النتائج، والانتحال، وحقوق النشر. (American Psychological Association, 2017)

الأهمية العملية: في سياق هذه الدراسة، يُشكّل دليل APA المرجعية الأساسية التي ينبغي على الباحث الالتزام بها في جميع مراحل دراسته. ففي مرحلة كتابة الإطار النظري والدراسات السابقة، يلتزم الباحث بقواعد الاقتباس والتوثيق وفقاً لنمط APA. وفي مرحلة التصميم المنهجي، يسترشد الباحث بمعايير APA في صياغة فقرات الاستبانة وضمان خلوها من الأسئلة الموجهة أو المضللة. وفي مرحلة جمع البيانات، يلتزم الباحث بمعايير APA فيما يتعلق بالموافقة المستنيرة وسرية المعلومات. وفي مرحلة تحليل البيانات وكتابة النتائج، يلتزم الباحث بمعايير APA في الإبلاغ الدقيق عن الإجراءات الإحصائية والنتائج ومستويات الدلالة وأحجام الأثر.

5.3 تقرير بلمونت (The Belmont Report)

يُعدّ تقرير بلمونت وثيقة تأسيسية في تاريخ أخلاقيات البحث العلمي، وقد صدر عام ١٩٧٩ عن اللجنة الوطنية الأمريكية لحماية البشر المشاركين في البحوث الطبية الحيوية والسلوكية. ورسّخ التقرير ثلاثة مبادئ أخلاقية أساسية تشكّل حجر الزاوية في أي بحث يشمل بشراً، وهي (1) احترام الأشخاص (Respect for Persons) الذي يقتضي الاعتراف باستقلالية الأفراد وحماية ذوي الاستقلالية المحدودة، (2) والإحسان (Beneficence) الذي يقتضي تعظيم الفوائد وتقليل الأضرار، (3) والعدالة (Justice) التي تقتضي التوزيع العادل لأعباء البحث وفوائده بين أفراد المجتمع. (The Belmont Report, 1979)

5.4 إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki)

صدر إعلان هلسنكي لأول مرة عام ١٩٦٤ عن الجمعية الطبية العالمية (World Medical Association)، وخضع لمراجعات دورية كان آخرها عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من تركيزه الأساسي على البحوث الطبية، إلا أن المبادئ الأخلاقية التي تضمنها - كالموافقة المستنيرة وحماية الفئات الضعيفة والمراجعة الأخلاقية المستقلة - صارت مرجعية أخلاقية عالمية تُسترشد بها في شتى مجالات البحث العلمي التي تشمل بشراً.

5.5 القوانين واللوائح الوطنية في المملكة العربية السعودية

أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً ملحوظاً بأخلاقيات البحث العلمي في إطار سعيها لتعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد وضعت العديد من الجامعات السعودية لوائح وقواعد

أخلاقية خاصة بها تحكم البحوث التي يُجريها منتسبوها، كما أنشأت لجاناً دائمة لأخلاقيات البحث العلمي تتولى مراجعة مقترحات البحوث واعتمادها. وقد أصدرت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST) دليلاً وطنياً لأخلاقيات البحث العلمي يشكل إطاراً مرجعياً للباحثين في المملكة. وفي سياق هذه الدراسة التي تستهدف شركات القطاع الخاص السعودي، ينبغي على الباحث أن يلتزم بهذه اللوائح الوطنية بالإضافة إلى لوائح جامعة ميدأوشن، وأن يحصل على الموافقات الأخلاقية اللازمة قبل الشروع في جمع البيانات الميدانية.

التطبيق العملي على موضوع البحث

يُشكل هذا الجزء جوهر التقرير وأهم محاوره، حيث سيتم فيه إنزال المبادئ والقواعد الأخلاقية التي تم استعراضها في الأجزاء السابقة على موضوع البحث المحدد للطالب وهو: "أثر جودة التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية الاستراتيجية، التحليل البيئي الاستراتيجي، صياغة الاستراتيجية، تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها) على نجاح تحقيق الأهداف المؤسسية في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية". وفيما يلي تحليل تطبيقي مفصل للإجراءات الأخلاقية التي ينبغي على الباحث الالتزام بها في كل مرحلة من مراحل دراسته:

6.1 مرحلة تصميم البحث وتطوير أداة الدراسة

تبدأ المسؤولية الأخلاقية للباحث منذ المراحل الأولى لتصميم الدراسة، وتشمل الجوانب التالية:

أ- سلامة الأساس النظري والمنهجي للبحث: ينبغي على الباحث بناء إطاره النظري على مراجعة شاملة ونزاهة للأدبيات السابقة، دون إغفال متعمد لدراسات قد تتعارض مع توجهاته أو فرضياته. ففي هذه الدراسة، يُتوقع من الباحث أن يراجع الدراسات التي تناولت العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي في سياقات مختلفة (العربية والأجنبية، الحكومية والخاصة) دون انتقائية، وأن يُسلط الضوء على أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائجها بموضوعية وتجرد.

ب- تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) بطريقة أخلاقية: ينبغي أن تُصمم فقرات الاستبانة بعناية لضمان خلوها من:

- الأسئلة الموجهة التي تحمل المستجيبين على الإجابة بطريقة معينة، مثل: "ألا توافق على أن جودة التخطيط الاستراتيجي تؤثر إيجاباً على تحقيق الأهداف المؤسسية؟"
- الأسئلة المركبة التي تسأل عن أكثر من فكرة في آن واحد، مما يُربك المستجيب ويُضعف دقة إجاباته.
- الأسئلة الحساسة أو المتطفلة التي قد تسبب إحراجاً للمشاركين.
- الأسئلة التي قد تكشف عن هوية المشارك أو شركته دون ضرورة علمية.

ج- مراعاة الخصائص الثقافية والتنظيمية لبيئة البحث: ينبغي أن تُصاغ فقرات الاستبانة بلغة عربية واضحة ومفهومة تراعي السياق الثقافي والتنظيمي لشركات القطاع الخاص السعودي، وأن تستخدم مصطلحات إدارية مألوفة للمشاركين. كما ينبغي ألا تتضمن الاستبانة أية فقرات قد تُفسر على أنها إساءة أو انتقاص من الممارسات الإدارية في الشركات السعودية.

د- التحقق من صدق الأداة وثباتها: يُعدّ عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين (صدق المحكمين) إجراءً أخلاقياً وعلمياً مهماً لضمان جودة الأداة وملاءمتها لأهداف الدراسة. كما ينبغي حساب معامل الثبات (Cronbach's Alpha) للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، والإبلاغ عن هذه القيم بشفافية في تقرير البحث النهائي.

6.2 مرحلة الحصول على الموافقات الأخلاقية اللازمة

أ- موافقة لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة: يُعدّ الحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث العلمي في جامعة ميدأوشن (أو اللجنة المختصة) شرطاً أساسياً لا غنى عنه قبل البدء في جمع البيانات. وينبغي أن يتضمن ملف التقديم للجنة:

- وصفاً مفصلاً للدراسة وأهدافها ومنهجيتها وأهميتها.
- وصفاً لإجراءات اختيار العينة وحجمها ومبررات ذلك.
- شرحاً للآلية الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين.
- وصفاً للإجراءات المتخذة لحماية سرية بيانات المشاركين.
- تقييماً للمخاطر المحتملة (النفسية والاجتماعية والوظيفية) والإجراءات المتخذة لتقليلها.
- نموذج الموافقة المستنيرة المزمع استخدامه.
- نسخة من أداة الدراسة (الاستبانة).

ب- الموافقات من الشركات المستهدفة: نظراً لأن الدراسة تستهدف العاملين في شركات القطاع الخاص السعودي، فإن الحصول على موافقة إدارات هذه الشركات قبل توزيع الاستبانات على موظفيها يُعدّ إجراءً أخلاقياً مهماً يحترم التسلسل الإداري ويصون حقوق المؤسسات. ويوصى بأن يوجّه الباحث خطابات رسمية لإدارات الشركات المستهدفة يشرح فيها أهداف الدراسة ومنهجيتها ويؤكد على سرية البيانات وعدم ذكر أسماء الشركات في النتائج المنشورة، ويطلب الإذن بتوزيع الاستبانات على الموظفين.

6.3 مرحلة جمع البيانات وتطبيق أداة الدراسة

أ- الموافقة المستنيرة: ينبغي أن تُرفق مع كل استبانة (ورقية كانت أو إلكترونية) مقدمة توضح للمشارك المعلومات التالية:

"عزيزي المشارك/ عزيزتي المشاركة، هذه الاستبانة جزء من دراسة أكاديمية لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ميدأوشن بعنوان: 'أثر جودة التخطيط الاستراتيجي على نجاح تحقيق الأهداف المؤسسية: دراسة ميدانية على شركات القطاع الخاص بالملكة العربية السعودية'!"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة التخطيط الاستراتيجي بأبعاده المختلفة على نجاح تحقيق الأهداف المؤسسية في شركات القطاع الخاص بالمملكة. ونظراً لخبرتكم ومكانتكم الوظيفية، فإن مشاركتكم تمثل إسهاماً قيماً في إنجاح هذه الدراسة وتحقيق أهدافها العلمية.

نود إعلامكم بأن:

١. المشاركة في هذه الدراسة طوعية تماماً، ولكم كامل الحرية في قبول المشاركة أو رفضها دون أي تبعات.
 ٢. يمكنكم الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون الحاجة لتقديم أسباب.
 ٣. جميع البيانات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
 ٤. لن يتم ذكر أسمائكم أو أسماء شركاتكم في أي منشورات أو تقارير تنتج عن هذه الدراسة.
 ٥. سيتم حفظ البيانات في مكان آمن ولن يطلع عليها إلا الباحث والمشفرون على الدراسة.
 ٦. لا توجد مخاطر متوقعة من المشاركة في هذه الدراسة.
- إن تعبتكم لهذه الاستبانة تُعدّ موافقة ضمنية منكم على المشاركة في الدراسة. ونشكر لكم تعاونكم ومساهمتكم القيمة".

ب- ضمان سرية البيانات: ينبغي على الباحث اتخاذ التدابير العملية التالية لضمان سرية البيانات:

- في حالة الاستبانة الورقية: حفظها في خزانة مقفلة لا يملك مفتاحها إلا الباحث، وإدخالها في قاعدة البيانات الإلكترونية دون تضمين أسماء المشاركين أو شركاتهم.
- في حالة الاستبانة الإلكترونية: استخدام منصة استبيانات آمنة وموثوقة (مثل Google Forms أو Microsoft Forms) مع التأكد من حماية البيانات بكلمة مرور وتفعيل خيار التشفير.
- تخزين البيانات الإلكترونية على أجهزة محمية بكلمات مرور قوية، وتفعيل النسخ الاحتياطي الدوري.
- استخدام نظام ترميز (Coding) بدلاً من الأسماء الحقيقية عند إدخال البيانات وتحليلها.
- إتلاف الاستبانة الورقية بعد انقضاء المدة المحددة للاحتفاظ بالبيانات (عادة ٥ سنوات) أو وفقاً لسياسة الجامعة.

ج- تجنب الإكراه أو الضغط على المشاركين: ينبغي أن تكون المشاركة طوعية بحق، وألا يشعر الموظف بأنه مُجبر على المشاركة لمجرد أن إدارته وافقت على إجراء الدراسة. ولتحقيق ذلك، يُوصى الباحث بأن:

- يؤكد في جميع مراسلاته على طوعية المشاركة.
- يطلب من إدارات الشركات عدم إلزام الموظفين بالمشاركة أو ربطها بأية امتيازات وظيفية.
- يُتيح للمشاركين خيار تعبئة الاستبانة في أوقات فراغهم دون ضغوط زمنية.

- يضع مكاناً لجمع الاستبانات لا يسمح بالتعرف على من شارك ومن لم يشارك.
- د- **تقليل المخاطر المحتملة**: على الرغم من أن هذه الدراسة تُصنّف ضمن فئة الدراسات منخفضة المخاطر (Minimal Risk Studies)، إلا أن الباحث ينبغي أن يكون واعياً بالمخاطر المحتملة ويعمل على تقليلها، ومنها:
 - القلق أو التوتر الذي قد يشعر به بعض المشاركين عند الإجابة عن أسئلة تقيّم ممارسات التخطيط الاستراتيجي في شركاتهم.
 - الخوف من تسرب إجاباتهم إلى الإدارة، مما قد يؤثر في وضعهم الوظيفي.
 - استغراق وقت طويل في تعبئة الاستبانة مما قد يؤثر في مهامهم الوظيفية.
- ولتقليل هذه المخاطر، ينبغي على الباحث أن يصمم الاستبانة بحيث لا تستغرق أكثر من ١٠-١٥ دقيقة لتعبئتها، وأن يوضح للمشاركين أن جميع البيانات ستعالج على المستوى الكلي (Aggregate Level) ولن تُنشر أي بيانات فردية، وأن يلتزم بمعايير السرية سالف الذكر.

6.4 مرحلة تحليل البيانات وكتابة النتائج

أ- **الموضوعية في تحليل البيانات**: يلتزم الباحث في هذه المرحلة بما يلي:

- استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأسئلة الدراسة وفرضياتها، وعدم اختيار أساليب إحصائية معينة لمجرد أنها تُظهر نتائج "أجمل" أو أكثر دعماً للفرضيات.
- التعامل مع البيانات الشاذة (Outliers) بشفافية ووفقاً للقواعد الإحصائية المعتمدة، وتبرير أي قرار بحذفها بوضوح في تقرير البحث.
- اختبار افتراضات الاختبارات الإحصائية المستخدمة (مثل: افتراض التوزيع الطبيعي وافتراض تجانس التباين وافتراض عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة) والإبلاغ عن نتائج هذه الاختبارات بصدق.
- عدم التلاعب بمستوى الدلالة الإحصائية (α) بعد إجراء التحليل بهدف جعل النتائج دالة إحصائياً وهو ما يُعرف بـ (p-hacking).

ب- **الأمانة في عرض النتائج**: يلتزم الباحث بما يلي:

- عرض جميع النتائج التي توصل إليها، سواء دعمت فرضياته أو ناقضتها، دون انتقاء أو إخفاء.
- ذكر القيم الإحصائية كاملة (مثل: قيمة معامل الانحدار، وقيمة t ، ومستوى الدلالة، وفاصل الثقة، وحجم الأثر) وليس مجرد الإشارة إلى أنها "دالة" أو "غير دالة".
- تقديم جداول ورسوم بيانية واضحة ودقيقة تعكس البيانات بشكل أمين دون تضليل بصري (مثل: التلاعب بمقاييس الرسوم البيانية لتضخيم أو تقليص الفروق بين المتغيرات).

ج- الموضوعية في تفسير النتائج ومناقشتها: يلتزم الباحث في هذه المرحلة بما يلي:

- تفسير النتائج في ضوء الأدلة المتاحة دون مبالغة أو تهويل.
- مقارنة النتائج التي توصل إليها بنتائج الدراسات السابقة بموضوعية، دون تجاهل للدراسات التي توصلت إلى نتائج مغايرة.
- مناقشة التفسيرات البديلة للنتائج وليس فقط التفسيرات التي تدعم فرضياته.
- الإقرار بحدود الدراسة ومحدداتها بصراحة وشفافية، مثل: حجم العينة، وطريقة اختيارها، واقتصار الدراسة على قطاعات أو مناطق محددة، واعتماد الدراسة على الاستبانة كأداة وحيدة لجمع البيانات مما قد يُعرضها لتحيز الطريقة المشتركة. (Common Method Bias)
- تجنب تقديم توصيات تتجاوز ما تسمح به نتائج الدراسة وحدودها المنهجية.

6.5 مرحلة نشر نتائج البحث

أ- التوثيق الدقيق وفقاً لنمط: APA يلتزم الباحث بتوثيق جميع المصادر والمراجع التي استند إليها في بحثه وفقاً لنمط APA (الإصدار السابع)، مع التأكد من شمولية قائمة المراجع ودقتها وتطابقها مع الاستشهادات الواردة في المتن.

ب- الإقرار بمساهمات الآخرين: يُقرّ الباحث بمساهمات المشرفين على الرسالة (د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن ود. فايز جراد) وبمساهمات المحكمين الذين راجعوا أداة الدراسة، وبأي دعم فني أو لوجستي تلقاه من جهات أو أفراد.

ج- تجنب النشر المكرر والتجزئة غير المبررة: يلتزم الباحث بعدم نشر الورقة البحثية نفسها (أو أجزاء كبيرة منها) في أكثر من مجلة أو مؤتمر، وهي الممارسة التي تُعرف بـ Duplicate Publication. كما يتجنب تجزئة نتائج الدراسة الواحدة إلى عدة أوراق بحثية صغيرة (Salami Slicing) بهدف زيادة عدد المنشورات دون إضافة علمية حقيقية.

د- المشاركة في البيانات: يُشجّع الباحث - في حدود ما تسمح به اعتبارات السرية - على إتاحة بيانات دراسته (بعد إزالة أية معلومات قد تكشف هوية المشاركين أو شركاتهم) للباحثين الآخرين الراغبين في إعادة تحليلها أو توظيفها في دراسات لاحقة، مما يُساهم في تعزيز الشفافية العلمية وتراكم المعرفة.

الخاتمة

انتهى هذا التقرير إلى تقديم إطار متكامل وشامل لأخلاقيات البحث العلمي، مستعرضاً مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية والقضايا الأخلاقية المرتبطة بها والقواعد واللوائح المنظمة لها، مع تطبيق عملي مفصّل على موضوع البحث الخاص بالطالب والمتمثل في دراسة (أثر جودة التخطيط الاستراتيجي على نجاح تحقيق الأهداف المؤسسية في شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية).

وقد خلص التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي ليست قيداً يُحدّ من حرية الباحث أو يُعيق طموحه العلمي، بل هي الضمانة الأساسية التي تصون نزاهة البحث وجودته ومصداقيته، وتحمي حقوق جميع الأطراف المشاركة فيه. فالالتزام بالأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة واحترام الملكية الفكرية وسلامة الإجراءات المنهجية ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو الشرط الأساسي الذي لا يقوم البحث العلمي بدونه، ولا تُقبل نتائجه في الأوساط العلمية الرصينة، ولا يُعتدّ بها في توجيه السياسات واتخاذ القرارات.

وفي سياق هذه الدراسة تحديداً، فإن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية - ابتداءً من تصميم أداة الدراسة مروراً بجمع البيانات وتحليلها وصولاً إلى نشر النتائج - يُشكّل العامل الحاسم الذي سيحدد مدى مصداقية النتائج وقيمتها العلمية والعملية. فالبحث الذي يُجرى بأمانة ونزاهة وموضوعية واحترام لحقوق المشاركين هو وحده القادر على تقديم رؤى موثوقة لصناع القرار في شركات القطاع الخاص السعودي، تُسهم في تطوير ممارسات التخطيط الاستراتيجي لديها وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها المؤسسية، بما يدعم دور هذا القطاع الحيوي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وختاماً، فإن إدراك الباحث لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي والتزامه بها في كل مرحلة من مراحل دراسته لا يمثل مجرد استيفاء لمتطلبات أكاديمية شكلية، بل هو تعبير عن وعي الباحث بمسؤوليته تجاه المعرفة والمجتمع، وتجسيد لشخصيته العلمية الناضجة والمسؤولة، واستثمار في بناء سمعة أكاديمية طيبة ستظل رصيماً له في مسيرته العلمية والمهنية المستقبلية. وإننا إذ نضع هذا التقرير بين يدي الباحث، لنأمل أن يكون دليلاً عملياً يسترشد به في رحلته البحثية، ومرجعاً يستحضره في كل مفترق أخلاقي يواجهه، ليخرج بحثه في أبهى صورة من حيث الأصالة العلمية والنزاهة الأخلاقية معاً.

المراجع

المراجع العربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2024). *دليل أخلاقيات البحث العلمي العربي والنزاهة الاصطناعي*. تونس: الألكسو.

جامعة المجمعة. (د.ت). *أخلاقيات البحث العلمي*. المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي، جامعة المجمعة. عبدالعزيز، غرام على محمد، والزعبي، خالد. (2021). أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية في شمال الأردن. *مؤتمر للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 36 (3)، 211-264.

المراجع الأجنبية

American Psychological Association. (2017). *Ethical principles of psychologists and code of conduct* (2002, amended effective June 1, 2010, and January 1, 2017).

<https://www.apa.org/ethics/code>

National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). *The Belmont report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

Office of Research Integrity (ORI). (2023). *Definition of research misconduct*. U.S. Department of Health and Human Services. <https://ori.hhs.gov/definition-research-misconduct>

Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). *Responsible conduct of research* (3rd ed.). Oxford University Press.